المراجعات التفسيرية
المصطلح والاجراء

Interpretive reviews:
term and procedure

م.د. مرتضى عبد الأمير محمد حطاب
جامعة الشطرة - كلية التربية للبنات

M.D. Mortada Abdel Amir Muhammad Hattab
Shatra University/College of Education for Girls
murtatha.mhmd@shu.edu.iq

الملخص:
يهدف البحث إلى الكشف عن الطبيعة الاجرائية المعبَّر عنها باصطلاحات متباينة، وقد جمع البحث تلك الاجراءات بعنوان عام تنضوي تحته تلك الاجراءات وهو (المراجعات التفسيرية)، ولمَّا كان التعريف بهذا المصطلح ذو أهمية كبيرة في الكشف عن طبيعة المسار البحثي، أودع الباحث ذلك في تمهيد مختصر، وتتجلى أهمية البحث في هذا الموضوع، في أنَّ للمراجعات التفسيرية الاثر الكبير في تنقية التفسير من الافهام الموهومة، انطلاقاً من حقيقة أنَّ أي صاحب رأي سواء كان مفسراً أو غير ذلك حين يعي أن ثمة قراءة واعية من قبل الآخرين يكتب، سيكون أكثر دقة في اختيار ادواته العلمي، ولمَّا كانت المراجعات تمثل عنواناً عاماً كان لابد من بيان مصاديق هذا الاجراء، ثم بيان حدود تلك المصاديق وما بينها من مواطن الاشتراك والتباين الاجرائي، فللوقوف عند طبيعة تلك الاجراءات، وملائمة الاصطلاحات لها كان هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: المراجعات ، التفسير، الاستدراك، الترجيح، الاجراء

Apcitract

The research aims to reveal the procedural nature expressed in various terms. The research collected these procedures under a general title under which these procedures fall, which is (explanatory reviews). Since the definition of this term is of great importance in revealing the nature of the research path, the researcher enclosed this in a brief introduction The importance of research on this topic is evident in the fact that interpretive reviews have a significant impact in purifying interpretation from delusional understandings, based on the fact that any opinion holder, whether an interpreter or otherwise, when he is aware that there is a conscious reading by others of what he is writing, will be more accurate in choosing his tools. Scientific reviews, and since reviews represent a general title, it was necessary to clarify the standards of this procedure, then explain the limits of those standards and the areas of commonality and procedural discrepancy between them, so to determine the nature of those procedures, and the suitability of the terminology to them, this research was. Keywords:Reviews, interpretation, correction, weighting, and procedure

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن فرقاناً هادياً للتي هي أقوم، والصلاة والسلام على الهادي الامين حبيبه المصطفى وعلى أهل بيته الميامين وأصحابه المنتجبين.

لا شك أنَّ تفسير القرآن الكريم ومنذ نزوله كان محط اهتمام المسلمين وفي طليعتهم النبي الاكرم (صلى الله عليه وآله وسلم)، فقد بين للمسلمين آنذاك ما أُشكِل عليهم فهمه، أي بمقدار ما كان يقتضيه البيان؛ ذلك أنَّ العرب آنذاك كانوا يمتلكون أدوات فهم الخطاب، وعلى رأسها الفصاحة، فكانوا نوعاً ما يتعاملون مع نصٍ ألفته أسماعُهم، أو هو قريب من ذلك، غير أنَّ بعد المسلمين عن عصر النبوة، ودخول غير العرب في الاسلام، أفرزت حاجة المسلمين الى الاجتهاد في بيان ما لا نص في بيانه، جرياً مع دعوة القرآن للتدبر وتثوير النص، ولمَّا كان فهم القرآن بقدر الطاقة البشرية فلا شك بتأثرة بما يمتلكه المفسر من أدوات، وهذا الامر تطلب التدقيق في المقولات التفسيرية، وعدم أخذ النصوص التفسيرية على عواهنها، وعدم النظر الى النص التفسيري بحيثية التقديس والتسليم المطلق، فيقتضي والحال هذه مراجعة الاراء التفسيرية، وصولاً الى تنقية الفهم البشري للنص القرآني من المفاهيم المجانبة للصواب، وهذه المراجعة لم تكن على وتيرة واحدة، وإن كانت تتجه نحو هدفٍ موحد، وبغية التعرف على طبيعة هذه الاجراءات كان هذا البحث، الذي تطلبت طبيعته أن يتكون من

هـذه المقدمـة، يتبعهـا تمهيـد بينـت فيـه مفهـوم المراجعـات وأهميتهـا في التفسـير، يتبعـه ثلاثـة مباحـث، الأول منهـا تضمـن الحديـث عـن الاسـتدراك بوصفـه أحـد أهـم الاجـراءات التفسـيرية التـي تهـدف الى تنقيـة المفاهيـم المجانبـة للصـواب، أمـا المبحـث الثـاني فقـد تحدثـت فيـه عـن الترجيـح بـين الآراء التفسـيرية السـابقة عـلى وفـق الادلـة المعتـبرة، أمـا المبحـث الثالـث فتضمـن الحديـث عـن الاجـراء الاكـثر شـمولاً، والـذي غطـى مسـاحة واسـعة مـن النتاجـات التفسـيرية وهـو النقـد بوصفـه اجـراء يتطلـب رؤيـة موسـوعية مـن قبـل المفـسر الناقـد.

إن الهـدف مـن دراسـة هـذه الاجـراءات هـو بيـان حـدود كل منهـا وآليـة تطبيقهـا، وبيـات التداخـل الاجـراء بينهـا، وذلـك مـن خـلال إيـراد النـماذج التطبيقيـة التـي يضطلـع بهـا كل منهـا.

تمهيد:

مفهوم المراجعات التفسيرية وأهميتها

أولاً: مفهوم المراجعات

المراجعـة في اللغـة مـن (رَاجـع) أي أعـاد النظـر[1] ، قـال ابـن فـارس (تـ ٣٩٥هـ): ((الـراء والجيـم والعـين أصـل كبـير مطَّـردٌ منقـاس، يـدل عـلى ردٍّ وتكـرار))[2]، وقـال الزبيـدي (تـ ١٢٠٥هـ): ((وراجعـه الـكلام مراجعـةً ورِجاعـاً، حـاوره إيـاه، وقيـل عـاوده))[3]، ومـن الواضـح أنَّ المعـاني اللغويـة تـدور حـول التوقـف وإعـادة النظـر فيـما قيـل أو كُتِـب، أمـا في الاصطـلاح فلـم يـرد هـذا المصطلـح بحـدود اطـلاع الباحـث في الـدرس التفسـيري، بـل ورد عـلى عمومـه وأُريـد بـه تقييـم النتاجـات الفكريـة، ولمَّـا كان التفسـير نتاجـاً فكريـاً فيمكننـا القـول أنَّ المراجعـات التفسـيرية تعنـي: إعـادة النظـر بالمقـولات التفسـيرية، وتقييمهـا والتعقيـب عليهـا وصـولاً إلى المعنـى الأكـثر قربـاً مـن مـراد اللـه تعـالى مـن كلامـه المقـدس.

إنَّ مراجعـة الآراء التفسـيرية بوصفـه إجـراء يتخـذه المفـسر بهـدف تصحيـح الافهـام التفسـيرية لسـابقيه لم يكـن عـلى وتـيرة واحـدة، فالملاحـظ في معظـم النتاجـات التفسـيرية التـي كان لأصحابهـا اهتـمام بتعقـب آراء سـابقيهم أنَّهـا كانـت تتفـاوت بـين التفصيـل والاجـمال، فبـين رافـضٍ لـرأي تفسـيري دون أن يبـين سـبب ذلـك، وبـين مقـوٍ لـرأي تفسـيري عـلى حسـاب الآراء الاخـرى، دون بيـان سـبب تقويتـه أيضـاً، وبـين أسـلوبٍ ثالـث تميـز عـن سـابقَيه بكونه أكـثر تفصيـلاً، إذ يبـين المفـسر فيـه الأسـس التـي اسـتند اليهـا في التقويـة والـرد.

ثانياً: أهمية المراجعات في مجال التفسير

لاشـك أنَّ قـراءة النصـوص سـواء كانـت أدبيـة أو دينيـة، أو اي نـص يـراد لـه أن يقـرأ مـن قِبـل الآخريـن، لا تخلـو مـن أن تكـون عـلى نحويـن، فهـي إمـا أن تكـون قـراءة تقليـد يعتقـد صاحبهـا أنَّ كاتـب النـص لا يُحتمـل منـه الخطـأ والخطـل، وهـذا النحـو

من القراءة تنبئ عن كون صاحبها أسير الأفكار المتوارثة، وأنَّ نظرته الى النص نظرة القداسة التي لا يمكن معها مناقشتها، أمَّا النحو الآخر من القراءة هي القراءة الناقدة التي يتعامل صاحبها مع النص بوصفه نص بشري قابل للمراجعة والمناقشة، وهذه القراءة هي القراءة الايجابية؛ لما لها من أثر كبير في إثراء النص من جهة، وكسر الجمود الذهني لدى القارئ، وسأتطرق للأمرين على نحو الاختصار

١- أثر المراجعة التفسيرية في إثراء النص التفسيري

لاشك أنَّ النص التفسيري كغيره من النصوص المكتوبة إنما دُون ليُقرأ من قِبل الآخرين، فهو والحال هذه محل نظر من قِبَلِهم، ولعل أكثر القراءات حذراً هي قراءة التفسير؛ ذلك بلحاظ كونه ينبئ عن مراد الله تعالى في كتابه الكريم، وهو أمر في غاية الأهمية، فأي مجانبة للصواب فيه تُعدُّ إساءة للنص المُفَسَر[٤]، الأمر الذي لا يرتضيه المفسر لنفسه، ولا يقبله منه غيره، وهذا الحذر ودقة النظر من البديهي أن ينتج عنهما اهتمام خاص من قِبل المفسر ليجعل من آراءه التفسيرية أكثر دقة، ومن نصه التفسيري أكثر موضوعية على صعيد الاراء، وأكثر جمالاً من حيث الاسلوب، تفادياً لما قد ينوبه من نقدٍ من الآخرين، وبهذا تكون المراجعة التفسيرية قد أثَّرت بشكلٍ مباشر وفعَّال في إنتاج النص وإثراءه، وهذه النتيجة تستلزم أمر مهم آخر وهو أن يكون نفس منتج النص حريصاً على أن يكون متمكناً من جميع العلوم الضرورية التي لابد للمفسر الالمام بها، وبهذا تكون المراجعات التفسيرية أثرت بشكلٍ ملحوظ بتنمية قدرات المفسر وإمكانياته المعرفية.

٢- أثر المراجعة التفسيرية في تنمية مدارك القارئ

لا ينبغي أنَّ يتعامل القارئ لأي نصٍ بحيثية التسليم التي ينتج عنها تعبئة كم من المعلومات والآراء دون ملاحظة القوي منها من الضعيف، والصحيح من السقيم، فهو بهذه الحيثية يجعل من نفسه مجرد وعاء لتلك الآراء، أسيراً لأفكار غيره مسلِّماً لها.

إنَّ القراءة الصحيحة للنصوص التفسيرية هي تلك القراءة المبنية على أسس وثوابت من جهة، وتطوير الذات من جهة أخرى، إذ لا يسمح القارئ للآراء التي تتخطى الثوابت النفوذ الى قناعاته، وفي الوقت نفسه عليه أن يطور من قدراته الذهنية ليكون ملماً بالعلوم التي تساعده على التعامل مع النص بعقلية الناقد البصير، فيجعل من أدوات التفسير سلاحاً لا يمكن الاستغناء عنه في مضمار مواجهة النص، وبهذا تكون المراجعات التفسيرية قد دفعت باتجاه المزيد من

الحرص من قِبل القارئ على التمكن من أدواته، وتنمية قدراته في المجالات المعرفية المختلفة.

تأسيساً على ما سبق وللأهمية المذكورة للمراجعات التفسيرية لابد من الوقوف عند الاجراءات العملية لهذا النمط من القراءة، من خلال التعريف بحدودها اللغوية والاصطلاحية، ، والطبيعة العملية لتلك الإجراءات، مع بعض النماذج التطبيقية، ثم بيان التداخل الاجرائي بين كل منها مع غيره في المباحث الآتية.

المبحث الأول

الاستدراك

الاستدراك في اللغة من (دَرَكَ) وهو : ((لحوق الشيء بالشيء ووصوله اليه، يقال أدرَكتُ الشيء أُدرِكُه إدراكاً))[٥]، وهو هما بمعنى الطلب، وفي المعجم الوسيط : ((واستدرك عليه القول أصلح خطأه أو أكمل نقصه ، أو أزال عنه لبساً))[٦]، ويبدو أنَّ فعل الاستدراك مرتبط بقول سابق وهو المستدرك عليه، بغية اصلاحه، وبيان ما فيه من خلل، أو إزالة لبس ما، عن قولٍ سابق ربما يسهم ذلك اللبس في فهمه فهماً مجانباً لمراد المتكلم، أما في الاصطلاح فيبدو أنّه منتزع من المعنى المعجمي كغيره من الكثير من الاصطلاحات التي لا تفارق دلالتها الاصطلاحية دلالتها المعجمية، فقد عرَّفه الجرجاني (ت٨١٦هـ) بقوله: ((رفع توهم تولد في كلامٍ سابق))[٧]، ولا يختلف عنه كثيراً ما عرف به ابو البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤ هـ) سوى أنَّ الأخير بين طبيعة الاجراء من الناحية العملية، إذ قال معرفاً الاستدراك: ((هو دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم، دفعاً شبيهاً بالاستثناء))[٨]، لاشك أنَّ كثرة النتاجات التفسيرية، وتباين الآراء في طياتها تبعاً لما يتوصل إليه اصحابها من معطيات، استناداً الى قرائن يتوصل اليها بعضهم، ولا يتوصل اليها البعض الآخر، وهذا الواقع الذي يسير باطراد مع حركة التفسير، جعل قراءة المفسر لآراء سابقية مهمة جداً لما تحمله من قيمة معرفية من جهة، ولمقارنتها بما عند المفسر القارئ من آراء جديدة في نفس المورد التفسيري، وفي هذا المبحث سنبين نمطاً من انماط هذه القراءة وما ينتج عنها، إذ قد يمر المفسر ببعض الآراء التفسيرية فيتوقف عندها ليبين مجانبتها للصواب، أو الاضافة عليها، او ربما الثناء على فهم صاحبها، دون مناقشة تفصيلية، وهو ما يطلق عليه بـ (الاستدراك)، و يبدو أنَّ الاستدراك من الناحية العملية يمثل الاجراء الأعم من بين المراجعات التفسيرية؛ ذلك أنَّ كل مراجعة تفسيرية للمقولات التفسيرية تمثل استدراكاً، غير أنَّنا لو أردنا أن نميزه عن غيره من المراجعات لابد من الرجوع الى تعريفه، إذ أنَّ في التعريف ثمة ما يميزه وهو أنَّ استدراك المفسر يستلزم التعقيب المباشر على قولٍ تفسيري محدد من جهة، وقد

يكتفي المستدرك برفض الرأي محل الاستدراك دون بيان أسباب ذلك، أو أنَّه يبين أسباب الرفض أو التأييد، وبعبارة أخرى فإنَّ مجرد التأييد أو الرفض سواء ذُكِرت أسبابه أم لم تذكر فهو استدراك، وهو كلتا الحالتين لا يخلو من فائدة، فما لم يكن معززاً بموجبات الاستدراك ومبانيه فإنه إنما يسهم بفتح الباب أمام القارئ لتقصي ذلك بنفسه ليتعرف على مواطن الضعف والقوة في الرأي التفسيري محل النقد، وأما إذا عزز المستدرِك ما دعاه الى ذلك فقد كفى القارئ مؤونة البحث، ومن أمثلة النمط الأول ما ورد في بيان دلالة الحروف المقطعة، ففي تفسير مواهب الرحمن تتبع السيد السبزواري (ت ١٤١٤هـ) أقوال المفسرين في هذا المضمار، وتحديداً في تفسير ما افتُتحَت به سورة البقرة { ألم}[٩] إذ قال ذاكراً أحدها بقوله: ((عن جمع من مفسري الصوفيّة تفسيرها بالقطب والولي والأوتاد وغاية ما ادعوه في إثبات ذلك الكشف والشهود))[١٠] ، ثم استدرك على هذا الرأي مباشرة قائلاً: ((ولكن التفسير بذلك باطل أيضا ، ولا دليل عليه وما ادعوه من الكشف مردود لا مجرى له في القرآن الكريم والسّنة الشريفة والأحكام الإلهية ونصوصنا به متواترة))[١١] ، والملاحظ أنَّه اكتفى بردٍ مجمل ولم يتطرق الى النصوص المتواترة التي أشار اليها في ذيل عبارته، ولم يتطرق كذلك إلى ما يناكد ما ذهبوا إليه في القرآن والسنَّة بل اكتفى بالإشارة لذلك فقط، حيث انتقل مباشرة إلى الرأي التالي، ويبدو لي أنَّه لم يشأ ذلك؛ لأنَّه بين ما يذهب اليه من القول في علة ورود هذه الحروف المقطعة في موضعٍ سابق، لذا اقتصر هنا على الاستدراك ونفي المستند الاستدلالي الذي بنى الاخرون عليه رأيهم، أو لأنَّه لا يجد في الاسهاب في هذا الموضوع مزيدا من الفائدة؛ بلحاظ كونه من الموضوعات التفسيرية التي كثرت فيها الاقوال وطال فيها الجدل، ومع ذلك لم يدعي أحد الوقوف عند معناها على نحو القطع، لذا اكتفى بالاستدراك على هذا الرأي واستبعاده، وهو أكثر انواع الاستدراك اختصاراً، ومن ذلك ما ورد في تفسير مفاهيم القرآن، وهو تفسير حافل بتعقب الآراء التفسيرية ومناقشتها، ومن تعقباته، ما ذكره في موضوع إمكان رؤية الله من عدمه، ففي هذا النطاق يُجمل رأياً للأشاعرة، ذهبوا فيه إلى إثبات الرؤية بغير مقابلة وجهة، مع أنَّ الرؤية التي يقصدونها هي الرؤية العينية، وبهذا يكونوا قد جمعوا بين وجود الشيء وعدمه، وفي المسألة تفصيل لا أعده من غرض البحث، فالغرض بيان الاستدراك على هذا الرأي التفسيري، فبعد أن عرضه السبحاني استدرك قائلاً: ((محاولة باطلة، لا تليق أن تسطَّر))[١٢] ، وهو رد مجمل على أصل القول بالرؤية، ونفي الأصل يستلزم عدم الخوض في التفاصيل كنفي

الجهة وما شاكل ذلك، ومن جميل ما قرأتُ في مجال الاستدراك هو استدراك المفسر على نفسه، ومحاكمتها على رأي سبق وأن ذكره ثم تبين له بطلانه، ومن أمثلة ذلك ما ورد في تفسير الكاشف للشيخ محمد جواد مغنية (ت ١٤٠٠هـ)، إذ وجد أنَّ ثمة تسرع أوقعه في فهم معنى إسم (إسرائيل) بشكل خاطئ، فقال ما نصه: ((في المجلد الاول قلنا أن معنى اسرائيل عبد الله؛ لأن كلمة (اسرا) معناها في العبرية عبد، و(إيل) الله، قلنا هذا تبعاً لكثير من المفسرين منهم الطبري، والرازي، وصاحب مجمع البيان، وبعد أن باشرنا بالمجلد السادس تبين لنا أن هذا القول يفتقر إلى الاثبات، وكان علينا أن لا نثق بأقوال المفسرين، أو ننسب هذا القول لقائله على الأقل كما يقتضيه منطق العلم، ولكن الثقة بالمخبرين وبخاصة القدامى كانت وما زالت آفة المؤلفين والمحدثين))[١٣]، إذ بدا له بعد مراجعة القاموس الخاص بالكتاب المقدس أنَّ معنى (إسرائيل) هو (يصارع الله)، ولا شك أنَّ الفرق كبير بين المعنيين.

إنَّ من أنماط الاستدراك هو ما يحيل المستدرِك القارئ إلى مراجعة موضعٍ آخر من التفسير أو أي مؤَلَف آخر لمعرفة أسباب استدراكه، ومن ذلك ما ورد في تفسير قوله تعالى: { نَزَّل عليك الكتاب مصدقاً لما بين يديه...}[١٤]، أورد الشيخ ناصر مكارم الشيرازي فهماً مجانباً للصواب لهذه الآية إذ قال ذاكراً هذا الرأي: ((أنَّ على المسلمين أن لا يشكوا في صحة الاناجيل والتوراة الموجودة، على اعتبار أنَّ القرآن قد صدقها))[١٥]، ثم استدرك قائلاً: ((إنَّه قول مردود، وقد أجبنا عليه في المجلد الأول))[١٦]، وهي إحالة متعارفة عند المفسرين الهدف منها تفادي تكرار الموضوعات، ويبدو أنَّ تداخل بعض الموضوعات القرآنية بحسب الآيات الواردة فيها يدفع المفسرين إلى اختصار الحديث عن موضوعٍ سبق وأن استوفوا البحث فيه في مورد سابق، والاكتفاء بالإشارة اليه.

ومن أنماط الاستدراك ما يكون مفصلاً، إذ لا يكتفي المفسر بتعليق يدل على الرفض أو الاطراء، بل يتعدى ذلك الى بيان أسباب موقفه من الرأي التفسيري الذي توقف عنده، وهو من أكثر الانماط وجوداً في النتاجات التفسيرية، وربما يعد النمط المشترك بين الاستدراك وغيره من المراجعات التفسيرية الاخرى.

المبحث الثاني

الترجيح

الترجيح في اللغة: من رَجَحَ، قال ابن فارس ((الراء والجيم والحاء أصلٌ واحدٌ، يدل على رزانةٍ وزيادةٍ، يقال رجحَ الشيء ، وهو راجح إذا رزن، وهو من الرجحان))[١٧]، ويقال: راجحه فرجحه أي كان أوزن منه[١٨]، ولم يختلف أهل اللغة في كون

الراجح هو ما كان أوزن من غيره[١٩].

أما في الاصطلاح فهو على ما يبدو لا يفارق الدلالة المعجمية، بل هو منتزع منها، كما هو الحال في معظم المصطلحات الأخرى، فقد عرَّفه الأصوليون بأنه اصطلاح يطلق على ((تقوية إحدى الامارتين على الأخرى لدليل))[٢٠] فالترجيح في الدرس التفسيري اصطلاح يراد به ((تقوية أحد الأقوال في تفسير الآية لدليل أو قاعدة تقويه، أو لتضعيف أو ردِّ ما سواه))[٢١]، وتضعيف أحد الآراء التفسيرية يعني إثبات ما سواه.

يعدُّ الترجيح في النتاجات التفسيرية نتيجة طبيعية لتعدد الاراء التفسيرية في مورد تفسيري واحد، ولا شك أنَّ هذا التعدد أمر واقع لعدَّة اسباب أبرزها:

١- تنوع المناهج التفسيرية، إذ ينعكس هذا التنوع على تحصيل المعنى وتبنيه من قبل المفسر، فقد يؤثر المنهج التفسيري على تبني معنى معين للنص يختلف عما يمكن استنباطه في ضوء منهج آخر.

٢- التباين في المستوى المعرفي بين المفسرين، وهذا أمر لا يمكن إنكاره، بلحاظ ما نلمسه عند استقراء نتاجاتهم، إذ لا يمكن القول أنَّ المفسرين على مستوى واحد من المعرفة بكتاب الله الكريم، فلو كان الأمر كذلك لما ردَّ بعضهم على الآخر، ولما اختلفت آراؤهم إلى حد التعارض.

٣- اهتمامات المفسرين وتخصصهم في علوم معينة، ينعكس وبشكلٍ واضح على طبيعة استنباطهم للمعاني القرآنية، فمن المفسرين من يهتم بإبراز الجانب البلاغي في القرآن، وهو ما عليه المتخصصون في مجال اللغة، كالفراء، وابن قتيبة وغيرهم ، فيما يهتم الآخر ببيان الاحكام التشريعية منه، كالقرطبي، والراوندي وغيرهم، وهكذا سائر الاتجاهات التفسيرية الأخرى، ولا يعني ذلك أننا لا نمتلك تفاسير موسوعية جمعت كل ما يتضمنه النص.

٤- تعدد المذاهب الاسلامية له أثر كبير في تعدد الرؤى التفسيرية، فانطلاق المفسر من ثوابت مذهبه العقدي أو الفقهي ربما يجعله ينظر الى النص القرآني بلحاظ تلك الثوابت، في الوقت الذي ينطلق غيره من ثوابته المذهبية، وبالرغم من أن التعامل مع النص القرآني بهذه الحيثية غير مقبول غير أنه أمر واقع ولا يمكن إنكاره.

إنَّ الاسباب المذكورة آنفا وغيرها أفرزت ظاهرة تفسيرية تمثلت بسبر الاراء التفسيرية السابقة، وتقوية أحدها، وهو ما يطلق عليه الترجيح، وهو بحسب هذه الالية يستلزم ذكر الآراء المتعددة ثم اختيار المناسب منها بحسب ما يتوفر عنده من دليل، غير أنَّ ثمة تباين في هذا الاجراء من حيث الاختصار والتفصيل، فقد يستعرض المفسر جملة من الآراء ثم يختار الراجح منها دون ذكر سبب الاختيار، وقد يختار الراجح مع بيان

سبب اختياره وتقويته على غيره، وإبطال ماعداه لأسباب يذكرها، من خلال عرض الأدلة التفصيلية، وفيما يأتي بعض النماذج التطبيقية لهذا الاجراء التفسيري على النحوين المذكورين.

أولاً: نمط الترجيح المختصر:

يكثر هذا النمط من الترجيح في التفاسير المختصرة، التي غالبا ما ينأى أصحابها عن الخوض بالتفاصيل مكتفياً ببيان الدلالة الاوفق بالنص من وجهة نظره، وبحسب ما توصل اليه في ضوء القرائن التفسيرية، أو قد يلجأ المفسر الى الترجيح المختصر في الموارد التي سبقه الى ذكرها والخوض فيها الاخرون؛ نقلاً لما رجحه الاخرون، وكأنَّه يدعو القارئ الى مراجعة ذلك في تفاسيرهم بهدف تجنب التكرار، ومن ذلك على نحو التمثيل ما نقله المراغي (ت ١٣٧١ه) في تفسيره مبيناً ما ذهب اليه معظم علماء التاريخ في تسمية فرعون موسى عليه السلام فقد نقل الراجح عندهم بقوله: ((والراجح لدى الكثير ممن يعنون بالتاريخ المصري القديم أنَّ فرعون موسى هو الملك منفتاح وكان يلقب بسليل الإله (رع) أي الشمس، وقد كُتبَ بجانب هيكله الذي بدار الآثار المصرية الاية الكريمة { فاليوم ننجيك ببدنك لتكون لمن خلفك آية}[٢٢]))[٢٣] ، فكما هو واضح أنَّ المراغي في هذا المورد نقل ما هو راجح عند أكثر اهل الاختصاص في علم التاريخ، ولم يعقب على ذلك، ويبدو أن ذلك تقريراً منه لما رجحوه، وقد تكرر هذا المنحى في تفسيره[٢٤]، وورد في غيره من التفاسير الأخرى[٢٥] وهو من أساليب ترجيح الآراء باختصار دون تعقيب، ومنه ما رود في تفسير قوله تعالى: { ومن ابتغيت ممن عزلت}[٢٦] ، فقد ذكر أبو حيان الاندلسي (ت٧٤٥ه) في تفسيره لهذه الآية دلالتين ذكرهما بقوله: ((أي ومن طلبتها من المعزولات ومن المفردات، فلا جناح في ردها وإيوائها إليك، ويجوز أن يكون توكيد لما قبله أي ومن ابتغيت ممن عزلت ومن عزلت سواء لا جناح عليك... والراجح القول الأول))[٢٧]، والاختصار واضح هنا في بيان الوجه التفسيري الأليق بالنص، وقد تكرر ذلك في تفسير ابن حيان غير مرة[٢٨] على الرغم من سعته، غير أنَّ الامر كما أسلفتُ لا يتعلق بحجم التفسير بقدر تعلقه بالمورد نفسه، ومن الترجيحات المختصرة أيضاً ما أورده الشوكاني (ت ١٢٥٠ ه) في تفسير قوله تعالى: { ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني}[٢٩]، إذ وردت في بيان دلالة لفظ (أميون) خمسة آراء أولها: أنَّ الاميين جاءت هنا نسبة إلى الامة الامَّيَّة التي لا تحسن الكتابة ولا القراءة، وثانيها: وهو قول لأبي عبيدة أنَّ هذه التسمية جاءت لنزول الكتاب عليهم فكأنهم ينسبون في هذا الوصف الى أم الكتاب، كأنَّه يصفهم بأهل الكتاب، وثالثها: ولم ينسبه الشوكاني لأحد

هـو قـول مـن قـال أنهـم نصـارى العـرب، ورابعهـا: أنَّ الاميـين هـم كانـوا أهـل كتـاب فرفـع اللـه عنهـم كتابهـم لمـا اقترفـوه مـن ذنـوب، وخامسـها: أنَّهـم المجـوس، وبعـد ذكـر هـذه الاراء يـرى الشـوكاني أنَّ الراجـح منهـا هـو القـول الاول[٣٠]، فلـم يناقـش الاراء الخمسـة كـما لم يذكر سـبب ترجيحـه مكتفياً بالقـول: ((والراجـح الأول))[٣١]، ويبـدو للباحـث أنَّ وضـوح دلالـة السـياق كفـت الشـوكاني مؤونـة بيـان أسـباب ترجيحـه، فهـي عـلى مـا يبـدو قرينـة واضحـة لترجيـح الـرأي الأول وإن لم يذكرهـا الشـوكاني؛ لأنَّ قولـه تعـالى: { لا يعلمـون الكتـاب الا أمـاني} يـدل عـلى أنَّ الأميـة في الآيـة تتعلـق بوصـف مسـتوى التـدني بالمعرفـة وهـو مـا عليـه الـرأي الـذي اختـاره الشـوكاني، وقـد يذهـب بعـض المفسريـن الى أكـثر مـن هـذا الاختصار وذلـك مـن خـلال الاكتفـاء بالاشـارة إلى تعدد الاراء في مـوردٍ تفسـيريٍ دون ذكرهـا، وكأنـه يلقـي هـذه المهمـة عـلى عاتـق القـارئ، ومـن ذلـك مـا أورده الشـيرازي في بيـان معنـى (المـنِّ والسـلوى)، إذ قـال مرجحاً: ((تعـددت أقـوال المفسريـن في معنـى هاتـين الكلمتـين، ولا حاجـة إلى اسـتعراضها جميعـاً، بـل نكتفـي بذكـر معناهـا اللغـوي، ثـم نذكـر تفسـيراً واحـداً لهـما هـو في اعتقادنـا أوضـح التفاسـير وأقربهـا إلى الفهـم القـرآني))[٣٢]، ثـم يبـين المختـار عنـده مـن المفاهيـم التفسـيرية، وهـذا النمـط في الترجيـح المختـصر يتطلـب مـن القـارئ الاطـلاع عـلى الآراء الاخـرى، وسـبرها.

ثانياً: نمط الترجيح المفصل

لاشـك أنَّ الترجيـح إجـراء مـن إجـراءات التفسـير ذات الطبيعـة التصحيحيـة، بوصفـه موجهـا المعنـى نحـو دلالـة معينـة في حـال تزاحـم الآراء وكثرتهـا، فالمفسـر والحـال هـذه يقـصي الآراء غـير الراجحـة عنـده وفي ذلـك إشـارة إلى خطـأ تلـك الآراء، ويسـتثنى مـن ذلـك مـا يمكـن اعتبـاره مـن بـاب التوسـع بالمعنـى، فقـد يذكـر المفسـر جملـة مـن الآراء يعدهـا كلهـا صحيحـة إلا أنَّـه يميـل إلى أحدهـا، ولاشـك أنَّ سـبر الآراء وإسـقاطها ينبغـي أن يكـون مصحوبـاً بالأدلـة والقرائـن ليكـون القـارئ أكـثر بصـيرة عنـد مطالعتـه التفسـير، ومـن هـذا المنطلـق فـإنَّ الترجيـح المشـفوع بذكـر أسـبابه هـو الأكـثر شـيوعاً في المدونـات التفسـيرية، وللوقـوف عنـد طبيعـة هـذا الاجـراء مـن الناحيـة العمليـة لابـد مـن ذكـر بعـض الامثلـة التطبيقيـة، ومـن ذلـك مـا ورد في تفسـير قولـه تعـالى: { يـا أيهـا اللذيـن آمنـوا إذا نـودي للصـلاة مـن يـوم الجمعـة فاسـعوا الى ذكـر اللـه وذروا البيـع...}[٣٣]، فقـد ذكـر الشـنقيطي (ت ١٣٩٣هـ) في سـياق تفسـيره للآيـة المذكـورة آنفـاً حديثـاً للنبـي ﷺ جـاء فيـه : « مـن راح في السـاعة الأولى»[٣٤] ، مسـتدلاً بـه عـلى أنَّ البكـور في الخـروج للصـلاة مندوبـاً، ذاكـراً أنَّ هـذا الامـر مـن المسـلَّمات، غـير أنَّـه ذكـر خلافـاً جمهـور الفقهـاء و الإمـام مالـك في المـراد بالسـاعة في قـول النبـي ﷺ

، إذ يرى الأخير أنَّ الساعة لغوية، وهي الساعة الاولى بعد الآذان، وفي ضوء ذلك فإن ما قبل الآذان لا تكليف به، وإنما وجوب السعي في الآية لا يقع قبل ذلك، أما الجمهور فحملوا الساعة على الساعة الزمنية ، وهي ساعة النهار الأولى[٣٥]، ثم أعقب الشنقيطي ذكر الرأيين بما يذهب اليه هو من ترجيح قائلاً: ((والراجح ما ذهب اليه الجمهور لِعدَّة أمور))[٣٦]، ثم بدأ بذكر دوافع الترجيح التي انطلق منها، وأول هذه الدوافع هو حديث للنبي ﷺ جاء لنفس الغرض والموضوع إذ ورد عنه ﷺ أنَّه قال: « من بكَّر وابتكر ولم يركب وصلى ما تيسر له ...»[٣٧]، فقد جعل الشنقيطي من الحديث منطلقاً لترجيحه إذ يرى أنَّ لفظ البكور إنما يكون أول النهار، ولا يستعمل فيما بعد الزوال، مستشهداً بقوله تعالى: { بكرة وعشياً}[٣٨] ، ثم أنَّ قوله ﷺ وصلى ما تيسر يدل على وجود متسع بين الوصول الى المسجد وحلول وقت الآذان، أما بعد أن يرفع الاذان فلا متسع لما تيسر من الصلاة، ومن منطلقات الترجيح عنده ما أُثر عن السلف قولهم أنَّ الطرقات كانت في أيامهم نغص بالمبكرين إلى الجمعة منذ وقت السحر وبعد الفجر، وكانوا يمشونَ بالسُرُج[٣٩].

إنَّ المفسر هنا ما رس إجراء الترجيح على وجهه الأكمل، لاشتمال ترجيحه كل عناصر الترجيح المتمثلة بموضوع الترجيح، والاراء المتباينة، والمنطلقات المعرفية للترجيح، ومن أمثلة الترجيح المفصل أيضاً ما ورد في تفسير قوله تعالى:{ فاسبر كما صبر أولوا العزم من الرسل}[٤٠] ، إذ اتباينت آراء المفسرين بين قائل بنسخها بآية السيف، وبين قائل بكونها محكمة غير منسوخة، ولمَّا كان للقول بنسخ آية أو إحكامها أثر في انتزاع المعنى منها؛ توقف عند ذلك المفسرون ومن هؤلاء وهبة الزحيلي ، إذ ذكر لدى تفسيره للآية أنَّ بعض المفسرين يرون أنَّ الآية منسوخة بآية السيف، وذكر منهم القرطبي الذي يرى أنَّها منسوخة لأنَّ السورة مكية[٤١] ، ثم رجح الزحيلي ما يراه صواباً من القولين بقوله: ((والراجح لدي أنَّها غير منسوخة؛ لأنَّ فضيلة الصبر ذات قيمة أدبية رفيعة، ومبدأ أخلاقي ضروري وسامٍ في كل وقت ، ومثل هذا لا يصلح للنسخ والصبر لا يمنع الجهاد ورد العدوان وقتال الأعداء من المشركين وغيرهم، فهو أمر مطلوب في السلم والحرب))[٤٢]، ويبدو لي أنَّ تعليل الزحيلي وجيهاً ففضلاً عمَّا ذكره فإنَّ القول بالنسخ يستلزم أن يكون الامر بالصبر منحصراً في ظروف نزول الآية، والحال أنَّ الصبر صفة أكدها القرآن في مواضع عدَّة ولا شك أنَّ تكرار الحث على الصبر في القرآن يمثل ترسيخاً لفضيلته وما يؤول إليه، ومن جهة اخرى فإنَّ ما علل به القرطبي لا يمكن التعويل عليه، فبالرغم من أنَّ سورة الأحقاف

مكية غير أنَّ بعض المفسرين ذهبوا إلى أنَّ منها آيتين من الآيات المدنية التي وضعت في سور مكية، ومن هاتين الآيتين هذه الآية موضع البحث[٤٣]، ومن قبيل الترجيح المفصل ما ورد في تفسير قوله تعالى: { والسابقون الأولون من المهاجرين والانصار}[٤٤]، ففي تفسيره الكاشف ذكر الشيخ محمد جواد مغنية خلافاً تفسيرياً في تحديد السابقين الوارد ذكرهم في الآية المباركة، إذ نقل ثلاثة آراء أولها: أن المراد بالسبق هنا الهجرة والنصرة يوم بدر، وثانيها: أن المراد بالسبق قبل بيعة الرضوان ، التي حصلت يوم الحديبية تحت الشجرة، أما ثالثها: فإنَّ المراد بالسابقين بمقتضاه من صلى القبلتين[٤٥]، ثم يرجح المفسر الرأي الأول بقوله: ((القول الاول هو الراجح؛ لأنَّ قوة المسلمين إنما ظهرت يوم بدر، وفيه أحس المشركون بمناعة الاسلام، وبأسه))[٤٦]، ويبدو للباحث أنَّ ترجيح الشيخ مغنية وجيهاً من جهة أنَّ فضيلة السبق هنا أليق بمن هاجروا ونصروا الدين في بدء الدعوة قبل أن يملك المسلمون المنعة والقوة لردع من يعتدي عليهم.

في ضوء النماذج التفسيرية المذكورة آنفاً تبين أنَّ المائز بين نمطي الترجيح هو طبيعة المورد الترجيحي من جهة استكمال اركانه من عدمه، فما اقتصر فيه المفسر على اختياره لرأي سبقه اليه احدهم دون سائر الاراء ولم يعقب فهو من النمط المختصر الذي يبين وجهة نظر المفسر فقط، أما ما يتبعه المفسر بذكر علة اختياره وما دعاه لتقوية رأي على حساب الآراء الأخرى، فلا شك أنّ الثراء المعرفي لقارئ التفسير إنما يتحقق بشكل أكثر فاعلية مع النمط الثاني من الترجيح، الذي يمثل مصداقاً من مصاديق المراجعات التفسيرية.

المبحث الثالث

المراجعة النقدية

النقد في اللغة من نَقَدَ، وهو ((إبراز الشيء وبروزه... وتقول العرب: « ما زال فلان ينقد الشيئ إذ لم يزل ينظر إليه))[٤٧]، وإدامة النظر مظهر من مظاهر تفحص الشيء، لذا قيل عن الدرهم الذي تم فحصه: (درهمٌ نَقِد) أي تم نقده[٤٨]، أمَّا في الاصطلاح فإنَّ مفهوم النقد لم يعرف تداوله قديماً إلا في مجال الأدب إذ كان يطلق على الاجراء الذي يهدف إلى فحص النتاجات الادبية وخصوصاً الشعر لبيان مواطن القوة والضعف فيها، وقياساً للنظير على نظيره فإنَّ النقد في مجال التفسير لا يختلف عنه في مجال الادب، فهو والحال هذه إجراء يهدف الى إظهار مواطن القوة والضعف في المقولات التفسيرية والحكم عليها مع بيان أسباب الحكم والمباني التي اعتمدها المفسر الناقد.

إنَّ الاجراء النقدي في التفسير متأصل بأصالة الاجراء التفسيري وقد أثبتنا ذلك

بشيء من التفصيل في كتابنا(أسس النقد التفسيري عند مفسري الإمامية) فضلاً عن بيان ضوابط النقد ومجالاته وكل ما يتعلق بهذا الاجراء[٤٩]، أما النطاق الذي أروم الولوج فيه في هذا البحث هو طبيعة التداخل الاصطلاحي بين الاجراء النقدي والاجراء الترجيحي والاستدراك، بوصفها مجتمعة تمثل مصاديق فرعية للمراجعات التفسيرية، ومما تجدر الاشارة إليه هو أنَّ النقد يختلف عن الاجراءين المذكورين بمسألة جوهرية وهي أنَّ الاجراء النقدي قد يكون وقائياً، فهو والحال هذه يسبق الرأي التفسيري، الأمر الذي لا يكون مع الاستدراك والترجيح، وفي ضوء ذلك لابد من الوقوف عند نوعين من النقد في مجال التفسير على النحو الآتي:

أولاً : النقد الوقائي

من النقد التفسيري ما لا يتعلق بالرأي التفسيري على نحو التفصيل، بل يستهدف المنابع التي تنتزع منها الاراء، كالمصادر التفسيرية، أو طبيعة المنهج التفسيري الذي يؤثر بلا شك على الرأي التفسيري، فتجد من المفسرين أو المؤلفين في مجال المناهج التفسيرية من يستهدف بنقده مصادر الآخرين التفسيرية ومناهجهم بهدف إبعاد المفسرين الاخرين عن تلك المصادر والمناهج وصولاً إلى تنقية التفسير من الافهام المجانبة للصواب، وغالباً ما يتركز هذا النوع من النقد في مقدمات التفاسير، ومن أمثلة ذلك ما ورد في مقدمة تفسير الامثل للشيرازي، إذ ألمح المفسر في إطار حديثه عن التفسير بالرأي إلى مسألة غاية في الاهمية، إذ قال: ((أخطر طريقة في تفسير القرآن هي أن يأتي المفسر إلى كتاب الله العزيز معلماً لا تلميذاً))[٥٠]، ولا شك أنَّ التنبيه إلى هذه الخطورة يمثل إجراءً وقائياً الهدف منه إبعاد التفسير عن تأثير الرواسب الفكرية التي ربما ينطلق منها بعض المفسرين، وتشبيه طرفي النقيض بالمعلم والتلميذ تشبيه دقيق بلحاظ كون المعلم عادة ما يملي قناعاته العلمية على تلامذته في الوقت الذي ينهل التلميذ العلم من معلمه، فتفسير القرآن بحيثية المعلم تعني أنَّ الذوق الشخصي للمفسر سيكون طاغياً على تفسيره ((والذوق الشخصي باسم القرآن وبشكل تفسير القرآن، مثل هذا الشخص لا يتخذ القرآن هادياً وإماماً، بل يتخذه وسيلة لإثبات نظرياته وتبرير ذوقه وأفكاره))[٥١]، ومن منطلق الحرص على النحو بالتفسير منحى لا يتعارض مع طبيعة القرآن أولاً والهدف من تفسيره ثانياً، نجد أنَّ معظم المفسرين مارسوا مثل هذا الاجراء النقدي الوقائي[٥٢]، ومما لا ينبغي إغفاله في هذا المورد أنَّ انكار التفسير بالرأي لم يكن من بنات أفكار المفسرين وقناعاتهم الشخصية بل هو توجيه نبوي صريح، وهو المفهوم من قوله ﷺ : « من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار»[٥٣] ، يقول

الشيخ الطوسي (ت٤٦٠هـ): ((وأنَّ القول فيه بالرأي لا يجوز))[٥٤]، وهو ما ذهب إليه معظم المفسرين[٥٥]، وقد أثبتوا ذلك في مقدمات تفاسيرهم تنبيهاً لغيرهم من هذا المنحى التفسيري الخاطئ.

ومن مصاديق النقد الوقائي ما ذكره الشيخ محمد جواد مغنية في مقدمة تفسيره، إذ بيَّن خطأ اجترار الآراء التفسيرية وتكرار ما كتبه الآخرون؛ وهي إشارة مهمة منه الى ضرورة أن يأتي المفسر بمعاني جديدة ويفتح آفاقاً معرفية أخرى من خلال تفسيره، لأنَّ المفسر الناقل للآراء التفسيرية ليس له أي دور في هذا المضمار بل قد أسهم من غير قصد بتضييق أفقه المعرفي، بجعل قلمه اسيراً لأفكار غيره[٥٦]، وهو ما أوضحه الشيخ مغنية حين قال ناقداً: ((فإذا وقف المفسر السابق عند حدٍ من الحدود ، ثم جاء اللاحق وترسَّم خطاه لا يتجاوزها، ولو بخطوة واحدة كان تماماً كالاعمى يتوكأ على عكاز فإذا فقدها جمد في مكانه))[٥٧]، وفي هذا النص النقدي محاولة من المفسر إلى شحذ همم المفسرين والابتعاد بالتفسير قدر الامكان عن التقليد المحض، وتقديس الآراء، ذلك أنَّ التفسير الصادر من غير المعصوم قابل للأخذ والرد، فقبوله على نحو الاجمال تضييق لمعاني القرآن المتجددة من جهة، وتضييق لأفق المفسر وتحديد لأفكاره من جهة أخرى، وللأمرين نتائج سلبية على التفسير، ومن هذا المنطلق عُدَّت مثل هذه الدعوات من مصاديق النقد الوقائي، ولابد هنا من الإشارة إلى أنَّ دعوة الابتعاد عن التقليد في إثبات الاراء التفسيرية لا تعني رفض آراء المفسرين السابقين على إطلاقها، بل المقصود هنا الوسطية في قبول ما ينسجم مع مراد النص ومناقشة ما لاينسجم، وقد أشار إلى هذا المعنى بن عاشور بقوله: ((إنَّ الاقتصار على الحديث المعاد تعطيل لفيض القرآن الذي ماله من نفاد، ولقد رأيت الناس حول كلام الاقدمين أحد رجلين، رجل معتكفٌ فيما أشاده الاقدمون، وآخر آخذ بمعوله في هدم ما مضت عليه القرون وفي كلتا الحالتين ضر كبير))[٥٨]، ثم بيَّن الطريقة المثلى بالتعامل مع التراث التفسيري، إذ تتمثل هذه الطريقة في الابتعاد عن الافراط والتفريط في تقبله والتعامل معه، وفق ضوابط التفسير وآدابه ومصادره[٥٩]، وقاية للتفسير من توارث الاراء المرجوحة اعتماداً على التبعية المذهبية وغير ذلك من المؤثرات.

ثانياً: نقد الفهم التفسيري

إنَّ نقد الفهم التفسيري يعدُّ الاكثر وروداً بين أنماط المراجعات التفسيرية، فلا يكاد يُعدم في معظم النتاجات التفسيرية، وهو أمر تستلزمه حركة التفسير المتواصلة والمتجددة، فضلاً عن طبيعة النص المفَسر وما يحمله من خاصية الانفتاح الدلالي، فنقد الفهم التفسيري بهذا اللحاظ لا يعني إسقاط وإبادة كل ما قيل في

التفسير ، بل هو نتاج تطور الفهم وتهذيب الافهام المبنية على أسس غير صحيحة ، وهو مسلك إن صحَّت فيه نية الناقد جليل محمود، وإن كان الهدف من الخصومة والمراء فليس من النقد في شيء، فهو والحال هذه مجرد إسقاطات ذهنية بعيدة عن الخطاب النقدي الموضوعي.

إنَّ لنقد الفهم التفسيري دوراً رئيساً في الحفاظ على المسار التفسيري من الانحرافات التي إن وجدت فهي إما أن تكون منبثقة من تعصب مذهبي أو قصور معرفي لدى المفسر، فإدراك المفسرين أنَّ ثمة قراءة ناقدة وتعقب لما يدونه يدفعه إلى بذل قصارى جهده في سبيل تحصيل المعاني المطابقة لمقاصد النص، ومن هذا المنطلق والاهمية دأب معظم المفسرين على مناقشة آراء سابقيهم والحكم عليها وخصوصاً تلك الآراء التفسيرية الخاصة بالمسائل الخلافية، ومن الامثلة على نقد الافهام التفسيرية ما ورد في تفسير قوله تعالى : { أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين}[٦٠] ، إذ أورد الفخر الرازي(ت ٦٠٦هـ) أحد الوجوه التفسيرية إذ نقل عن السدِّي وقتادة قولهما أنَّ قوله تعالى: { إلا خائفين} هو وصف للنصارى فلا يدخلوا لبيت المقدس إلا وهم خائفين، فلا يدخل نصراني فيه إلا أُسع ضرباً، وهو ما ذهب اليه الطبري[٦١] وهذا التأويل كان محل رد عن الفخر الرازي، إذ عقب عليه قائلاً: ((وهذا التأويل مردود؛ لأنَّ بيت المقدس بقى أكثر من مائة سنة في أيدي النصارى بحيث لم يتمكن أحد من المسلمين من الدخول فيه إلا خائفاً))[٦٢] ، ومن الواضح أنَّه استدل بالثابت من الوقائع التاريخية، إذ يرى أنَّ ثابت التاريخ يجعل هذا التأويل مستبعد، ليبين ما يتبناه وهو الواضح من سياق النص، فالآية بصدد الكلام عن بيت الله الحرام، وهي نازلة في مشركي قريش[٦٣] ، ثم يذكر إشكالاً يفترضه ثم يرفضه بقوله: ((وليس لأحد أن يقول: كيف يصح أن يُتأوَّل على بيت الله الحرام ولم يظهر فيه التخريب؛ لأنَّ منع الناس من إقامة شعار العبادة فيه يكون تخريباً له))[٦٤]، فالاشكال عنده مدفوع في أنَّ من مظاهر السعي الى تخريب بيوت الله هو إفراغها من المصلين بالقوة والترهيب، وإلى هذا المعنى ذهب جمع من المفسرين[٦٥]، والاشكال ذاته مدفوع عند الطوسي، إذ عقَّب على ما ذهب اليه الطبري من أنَّ مشركي قريش لم يخربوا المسجد الحرام ، فقال الطوسي ناقداً: ((وهذا ليس بشيئ؛ لأنَّ عمارة المساجد بالصلاة فيها وخرابها بالمنع من الصلاة فيها، وقد روي أنَّهم هدوا مساجد كان اصحاب النبي يصلون فيها))[٦٦]، وهو نقد مفصل أيضاً مكتمل الاركان ، ومن المفسرين من تقبلوا التأويلين دون ترجيح أحدهما[٦٧] ، ومنهم من عدَّ المعنى عاماً في كل من شأنه تخريب المساجد سواء كان من المشركين أو النصارى، انطلاقاً من

قاعدة العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب[٦٨]، ولنقد الفهم التفسيري أمثلة كثيرة في كتب التفسير لا تسع مساحة البحث.

الخاتمة ونتائج البحث

بعد الاطلاع على السمات العامة لكل من الاصطلاحات المنضوية تحت مصطلح المراجعات التفسيرية، أجد أنَّه من المناسب في خاتمة هذا البحث أن أثبِّت ما توصلت اليه من نتائج في مضمار بيان حدود كل مصطلح من الناحية الاجرائية، على النحو الآتي:

١-المراجعات التفسيرية ظاهرة أفرزتها طبيعة النص القرآني الذي انماز بتخطي حدود الزمان فهو نص متجدد زمانياً، فضلاً عن تضمنه لآيات متشابهات تحتمل عِدَّة معانٍ، يخضع الاهتداء اليها الى عِدَّة عوامل منها ما يتعلق بنفس النص، ومنها ما يتعلق بالمفسر وإمكاناته المعرفية.

٢-في الوقت الذي تتباين الاصطلاحات الدالة على مراجعة الاراء التفسيرية، فإن ثمة تداخل اجرائي بينها، قد يصل إلى حد الخلط بينها من قِبل الباحثين.

٣- من أنماط المراجعات التفسيرية الشائعة في التفسير هو الاستدراك، وهو التعقيب على رأي تفسيري سابق، رفضاً أو تأييداً، وهو يباين النمطين الاخرين (الترجيح ، الاستدراك) في أنه لا يستلزم استعراض الآراء المختلفة والاختيار منها كما هو الحال في الترجيح، ولا يستلزم بيان أسباب الاستدراك، غير أنَّه يشترك معهما في كونه بداية لهما، وبعبارة أخرى فإنَّ النقد والترجيح لابد أن يكونا مسبوقين باستدراك، فما أن توقف مفسر عند رأي معين وذكر إحدى العبارات التي تدر على الاستدراك فقد تحقق الاستدراك، فإن توسع وذكر اسباب رفضه وما يذهب اليه وبيان أدلته أصبح اجراءً نقدياً متكاملاً، أما إذا ذكر المفسر مجموعة من الاراء ثم اختار منها ما يراه صحيحاً فهو ترجيح سواء ذكر أسباب ترجيحه أم لم يذكر.

٤- يشغل الترجيح مساحات كبيرة من النتاجات التفسيرية؛ بل قد يغطيها كما في التفاسير ذات المنهج المقارن، وهو يباين الاستدراك والنقد في كونه يستلزم استعراض الاراء المتعددة والاختيار من بينها، وهذا الامر لا يستلزمه الاجراءين المذكورين، غير أنَّه يتداخل معهما في حال فصل المرجح القول في المورد التفسيري، وأسهب في سوق الادلة التفصيلية على صحة ما ذهب اليه، فيكون بذلك مرجحاً ناقداً في الوقت ذاته.

٥-النقد التفسيري من الظواهر الواضحة عند المفسرين وهو في زيادة مطردة تبعاً لتعدد النتاجات التفسيرية، والنقد هو أكثر الاجراءات الثلاث دقة وتفصيلاً، إذ يتطلب بيان الرأي محل النقد وأدلته ومن ذهب اليه، ثم بيان نقاط ضعفه

وأسباب التوقف عنده، وصولاً الى الحكم عليه، وانتهاءً بذكر الفهم الصحيح من وجهة نظر الناقد، مع ذكر القرائن التي استند اليها، فهو يباين الاجراءين اليابقين في يتطلب تفصيلاً وأدلة أكثر.

الهوامش:

١- ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، درا الدعوة: ٣٣١/١.

٢- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، دار الفكر، بيروت – لبنان، ١٩٧٩م: ٢/ ٤٩٠.

٣- تاج العروس، الزبيدي، دار الهداية: ٢١/ ٧٦.

٤- ينظر: إمكانيات التأويل وحدوده، علي حسن هذيلي : ص١٠١.

٥- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس:

٦- المعجم الوسيط: ٢٨١/١.

٧- التعريفات، الجرجاني: ص٢١

٨- الكليات، الكفوي: ص٤٨.

٩- البقرة: ١.

١٠- مواهب الرحمن، السبزواري: ١/ ٥٨

١١- المصدر نفسه: ١/ ٥٨.

١٢- مفاهيم القرآن، جعفر السبحاني : ٦/ ٤٢٣.

١٣- التفسير الكاشف، محمد جواد مغنية: ١٠/١.

١٤- ال عمران: ٣.

١٥- الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم الشيرازي، : ٨٠٠/٢.

١٦- المصدر نفسه: ٢/ ٨٠٠.

١٧- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس: ٢/ ٤٤٥.

١٨- ينظر: القاموس المحيط، الفيروز آبادي: ١/ ٢٧٩.

١٩- ينظر: لسان العرب، ابن منظور: ٢/ ٤٤٥. وينظر: المعجم الوسيط، ابراهيم مصطفى وآخرون ٢/ ١٠٢٩.

٢٠- شرح الكوكب المنير، ابن النجار: ٤/ ٦١٦.

٢١- قواعد الترجيح عند المفسرين، حسين بن علي الحربي، ط١، دار القاسم، الرياض، ١٩٩٦م: ١/ ٣٥.

٢٢- يونس: ٩٢.

٢٣- تفسير المراغي، المراغي: ٩/ ٢١.

٢٤- ينظر: تفسير المراغي، المراغي، ٩/ ٥١، و ٩/ ٦١.

٢٥- ينظر: في ضلال القرآن، سيد قطب: ٥/ ٣١١٠،

و ٦/ ٣٤٩٥.
٢٦- الاحزاب: ٥١.
٢٧- البحر المحيط، ابو حيان الاندلسي: ٨/ ٤٩٥.
٢٨- ينظر: المصدر نفسه: ١٠/ ٢٦٢.
٢٩- البقرة: ٧٨.
٣٠- ينظر: فتح القدير، الشوكاني: ١/ ١٢٢.
٣١- المصدر نفسه: ١/ ١٢٢.
٣٢- الأمثل، الشيرازي: ١/ ٢٣٣.
٣٣- الجمعة: ٩.
٣٤- أضواء البيان، الشنقيطي: ٨/ ١٤٦.
٣٥- ينظر: المصدر نفسه: ٨/ ١٨٣.
٣٦- نفسه: ٨/ ١٨٣.
٣٧- نفسه: ٨/ ١٨٣
٣٨- مريم: ٦٢.
٣٩- ينظر: اضواء البيان، الشنقيطي: ٨/ ١٨٣.
٤٠- الأحقاف: ٢٣.
٤١- ينظر: التفسير المنير، وهبة الزحيلي: ٢٦/ ٧٣.
٤٢- المصدر نفسه: ٢٦/ ٧٣.
٤٣- ينظر: المحرر الوجيز، إبن عطية، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٢هـ : ٥/ ٩١.
٤٤- التوبة: ١٠٠.
٤٥- ينظر: الكاشف، محمد جواد مغنية: ٩٥/٤.
٤٦- المصد ر نفسه: ٤/ ٩٥.
٤٧- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس: ٥٧٧/٢.
٤٨- ينظر: المصدر نفسه: ٥٧٧/٢.
٤٩- ينظر: أسس النقد التفسيري عند مفسري الامامية، مرتضى عبد الأمير آل حطاب: ص١٣- ١٩.
٥٠- الأمثل، الشيرازي: ٥/١.
٥١- الأمثل، الشيرازي: ٥/١.
٥٢- ينظر: جامع البيان، الطبري: ١/ ٧٦، وينظر: التبيان، الطوسي: ١/ ٤.
٥٣- جامع البيان، الطبري: ١/ ٧٧.
٥٤- التبيان، الطوسي: ١/ ٤.
٥٥- ينظر: التحريروالتنوير، ابن عاشور: ١/ ٣٠.
٥٦- الكاشف، محمد جواد مغنية: ١٠/١
٥٧- المصدر نفسه: ١/ ١٠
٥٨- التحرير والتنوير، ابن عاشور: ١/ ٧.
٥٩- ينظر: المصدر نفسه: ٧/١.
٦٠- البقرة: ١١٤.
٦١- ينظر:جامع البيان، الطبري: ٢/ ٥٢١.
٦٢- مفاتيح الغيب، الفخر الرازي: ١٢/٤
٦٣- ينظر: المصدر نفسه: ١٢/٤
٦٤- المصدر نفسه: ٤/ ١٢.
٦٥- ينظر: تفسير القمي، علي بن ابراهيم القمي: ١/ ٥٨، وينظر: التبيان، الطوسي:١/ ٤١٦، وينظر: مقتنيات الدرر، الحائري: ١/ ٢٨٥.
٦٦- التبيان، الطوسي: ١/ ٤١٦.
٦٧- ينظر: زاد المسير، أبو الفرج ابن الجوزي: ١/ ١٠٢، وينظر: الجواهر الحسان، الثعالبي : ١/ ٣٠٤.
٦٨- ينظر: البحر المحيط، ابو حيان الأندلسي: ١/ ٥٦٨، وينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين البيضاوي، ط١، دار احياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٤١٨هـ: ١/ ١٠١.